E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SD/2012/IG.1/5(Part III)
23 October 2012
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

اللجنة الإحصائية
الدورة العاشرة
القاهرة، 30-31 كانون الثاني/يناير 2013

البند 6 (ج) من جدول الأعمال المؤقت

التقدم المحرز في مجال الإحصاء منذ انعقاد الدورة التاسعة للجنة الإحصائية

الإحصاءات الاقتصادية، بما فيها إحصاءات الطاقة والبيئة

موجز

يستعرض هذا التقرير التقدّم المحرز في كل مجال من المجالات ذات الأولوية في الإحصاءات الاقتصادية، ولا سيما من حيث تنفيذ نظام الحسابات القومية لعامي 1993 و2008، وبرنامج المقارنات الدولية، وإحصاءات الأسعار، وإحصاءات التجارة والصناعة، وإحصاءات وحسابات الطاقة والبيئة، إضافة إلى مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

واللجنة الإحصائية مدعوة إلى أخذ العلم بالتقدم المحرز في تلك المجالات وتقديم المشورة لتوجيه أعمال اللجنة الإحصائية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في المستقبل في مجال الإحصاءات الاقتصادية.

كما أن اللجنة مدعوة إلى استعراض المذكرة التفسيرية بشأن دراسة عن الإحصاءت الاقتصادية القصيرة المدى المقرر إصدارها في إطار برنامج عمل الإسكوا لعام 2013، والمعروضة على اللجنة في الوثيقة E/ESCWA/SD/2012/IG.1/CRP.3.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	4-1	3
الفصل		
أولاً- نظام الحسابات القومية	11-5	3
ألف- التنفيذ	9-5	3
باء- التوصيات	11-10	5
ثانياً- برنامج المقارنات الدولية وإحصاءات الأسعار	15-12	6
ثالثاً- إحصاءات التجارة والصناعة	19-16	7
رابعاً- إحصاءات وموازين الطاقة	23-20	8
خامساً- إحصاءات وحسابات البيئة ومؤشرات التنمية المستدامة	29-24	9
سادساً- الإجراءات المطلوبة من اللجنة الإحصائية	30	10

مقدمة

1- تركزت أنشطة شعبة الإحصاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في مجال الإحصاءات الاقتصادية على القضايا ذات الأولوية التي تم الاتفاق عليها في الدورة التاسعة للجنة وهي: تطبيق نظام الحسابات القومية لعامي 1993 و2008؛ وبرنامج المقارنات الدولية وإحصاءات الأسعار؛ والتجارة الخارجية بالسلع والخدمات والإحصاءات الصناعية؛ وإحصاءات وحسابات الطاقة والبيئة؛ ومؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

2- وقد تبيّن في تقييم مستقل للبرنامج الفرعي 5 المعني باستخدام الإحصاءات في وضع السياسات المرتكزة على الأدلة، أجري في عام 2011، أنّ ازدياد عدد الطلبات التي تقدّمها البلدان الأعضاء إلى الإسكوا للحصول على خدمات الدعم الفني في مجال الإحصاءات الاقتصادية يعتمد على الخبرة المعززة في المجالات الاقتصادية الرئيسية، والمزايا النسبية لشعبة الإحصاء.

3- وقد نظمت شعبة الإحصاء ورشات عمل، وأنشطة تدريب، ومهمات استشارية فنية، وزيارات دراسية في مختلف أنحاء منطقة الإسكوا. وأصدرت عدداً من التقارير، بالتنسيق الوثيق مع البلدان الأعضاء ومنظمات ومعاهد دولية وإقليمية، بهدف تعميم ونشر المعايير والتصنيفات والمفاهيم والتعاريف الدولية والتوصيات الصادرة في مجال الإحصاءات الاقتصادية. ومن الأمثلة على ذلك، نظام الحسابات القومية لعام 2008، والتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (التنقيح 4)، والتوصيات الدولية المتعلقة بالإحصاءات الصناعية، والتصنيف المركزي للمنتجات (التنقيح 2)، ودليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات لعام 2010، ونظام المحاسبة البيئية والاقتصادية لعام 2012، والتوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات المياه، والتوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات الطاقة، ومنهجيات حساب المؤشرات الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعام 2010.

4- وكتكملة للأنشطة الممولة من الميزانية العادية لتغطية المجالات المهمة للإحصاءات الاقتصادية، تنفذ الإسكوا حالياً أربعة مشاريع مموّلة من خارج الميزانية وهي: (أ) برنامج المقارنات الدولية لعام 2011؛ (ب) ومشروع حول استراتيجية تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام 2008 يقضي بتطبيق النظام كتجربة في أربعة بلدان وعقد ورشات عمل واجتماعات خبراء لتبادل الخبرات الفنية ووضع دليل حول الحسابات القومية لبلدان المنطقة؛ (ج) والمشروع الإقليمي لتعزيز القدرات الإحصائية في البلدان الأعضاء في الإسكوا في مجال إحصاءات وموازين الطاقة[1]؛ (د) ومشروع مشترك بين اللجان الإقليمية الخمس حول القطاع غير النظامي، تترأسه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

أولاً- نظام الحسابات القومية

ألف- التنفيذ

5- في عام 2011، قدّمت الإسكوا تقريراً إلى اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، اعتبرت فيه أنّ الحسابات القومية تحتل الأولوية الأولى في إطار الإحصاءات الرسمية في المنطقة[2]. وتابعت الإسكوا وضع استراتيجية

(1) يمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات حول المشروع على العنوان التالي: http://web.escwa.un.org/esab/.

(2) المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدورة الثانية والأربعون، تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا عن تطوير الإحصاءات الإقليمية في غربي آسيا (E/CN.3/2011/20)، ص 3.

لتنفيذ النظام واستمرت في بذل الجهود لبناء القدرات وتطوير المنهجيات في هذا المجال[3]. وعقدت اجتماعاً للخبراء حول الحسابات القومية والإحصاءات الاقتصادية في عمّان، في الفترة من 12 إلى 14 تموز/يوليو 2011، بالتنسيق مع المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة. وكان الاجتماع استكمالاً للندوة التي عقدت في عُمان، في الفترة من 23 إلى 26 أيار/مايو 2010[4]، وانبثقت منه التوصيات الرئيسية التالية: إنشاء سجل إحصائي وآلية لتحديثه بانتظام وضمان التعاون اللازم بين مختلف الجهات المعنية؛ وتعزيز استخدام السجلات الإدارية التي تشمل كل الأنشطة الاقتصادية من خلال مسوح منفصلة أو متكاملة؛ وتقييم جدوى وأهمية تجميع مجموعة أساسية من المؤشرات القصيرة المدى في المنطقة؛ وضع خطة استراتيجية وطنية لتحسين نوعية مصادر البيانات الأساسية ومدى توافرها من أجل الحسابات القومية. وعقدت الإسكوا اجتماعاً لجهات الاتصال المعنيّة بالحسابات القومية في 19 تشرين الأول/أكتوبر 2011، على هامش الاجتماع الإقليمي لبرنامج المقارنات الدولية لمناقشة استعراض النظراء للترجمة العربية لنظام الحسابات القومية لعام 2008 التي أعدتها الإدارة المركزية للإحصاء في الكويت. وأوصى المشاركون في هذا الاجتماع بأن تقوم الإسكوا بمراجعة مسرد المصطلحات وإرسال المسودّة إلى الأجهزة الإحصائية في البلدان الأعضاء. واتخذت الإسكوا الإجراءات اللازمة لتستكمل دائرة الترجمة العربية في نيويورك بالتعاون مع شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة النسخة العربية، وفقاً لمعايير الأمم المتحدة.

6- وفي إطار الوثائق حول المنهجيات، نشرت الإسكوا في عام 2011 دراسة عن مصادر البيانات المتوفرة لتقدير الحسابات القومية في البلدان الأعضاء[5]. واستندت الدراسة إلى مسح أجرته الإسكوا عن مدى تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام 1993 والمنهجيات المستخدمة في التقديرات، والتغطية الإحصائية وجودة الإحصاءات الاقتصادية اللازمة لتجميع الحسابات القومية. كما عرضت الدراسة التحديات الرئيسية في تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام 2008، وأكدت أهمية وضع سجلات بالوكالات الإحصائية، وإجراء مسوح اقتصادية متكاملة لزيادة الدقة وتحسين تغطية الأنشطة الاقتصادية. وتبيّن في الدراسة أن البلدان الأعضاء تستند بشكل رئيسي إلى المسوح الميدانية بالنسبة إلى 66 في المائة من مجموع مصادر البيانات وإلى السجلات الإدارية بالنسبة إلى 16 في المائة من هذه المصادر (ومنها 90 في المائة من الخدمات العامة الحكومية و40 في المائة من منافع الكهرباء والمياه).

7- وعلى المستوى المؤسسي، شددت الدراسة على مزايا إنشاء وحدات إحصائية في الوزارات والمؤسسات العامة، تحت الإشراف الفني للمنظمات الإحصائية التي تضمن اتساق البيانات مع التعاريف والتصنيفات الإحصائية.

8- ودعت الدراسة إلى تحديد المؤشرات الاقتصادية ذات الأولوية على المدى القصير وفق الإطار العام الذي وضعته الأمم المتحدة[6]، بهدف إتاحة المعلومات اللازمة لتحليل الدورة الاقتصادية، ورصد الأداء الاقتصادي، وتوقع تداعيات الأزمات المالية والصدمات الاقتصادية.

---

(3) الإسكوا، الدورة التاسعة للجنة الإحصائية، قضايا استراتيجية متصلة بالإحصاءات الرسمية في منطقة غربي آسيا: استراتيجية لتنفيذ نظام الحسابات القومية (E/ESCWA/SD/2010/IG.1/4(Part II.

(4) المزيد من المعلومات متوفر على الموقع التالي: http://unstats.un.org/unsd/nationalaccount/workshops/2010/oman/lod.asp.

(5) الإسكوا، دراسة حول الإحصاءات الاقتصادية في منطقة الإسكوا: المصادر والنهج (E/ESCWA/SD/2011/10)، متاحة على الموقع التالي: www.escwa.un.org/information/pubaction.asp?PubID=1158.

(6) يمكن الاطلاع على الوثائق ذات الصلة على الموقع التالي: http://unstats.un.org/unsd/nationalaccount/workshops/2009/ottawa/AC188-5.PDF.

9- إلى جانب العمل المعياري والتحليلي المعروض في ما سبق، جرى تحسين العمل الميداني في عامي 2011 و2012 عن طريق تنفيذ 15 مهمة لتقديم الدعم الفني إلى سبعة بلدان أعضاء، بقيادة المستشار الإقليمي لشعبة الإحصاء. وتندرج هذه البعثات في إطار خطة استراتيجية لتحسين الإحصاءات واستيفاء متطلبات تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام 2008. واستند تطوير الخطة الاستراتيجية إلى التقييم الذي خلص إليه المستشار الإقليمي لوضع الإحصاءات الاقتصادية في منطقة الإسكوا. وقامت الإسكوا بتصميم خطط عمل وإرسال بعثات متابعة لتحسين تنفيذ الحسابات القومية في البلدان الأعضاء. وركزت هذه البعثات على عدد من المواضيع المهمة وهي:

(أ) وضع خطة عملية لتحسين جودة المسوح الاقتصادية وتلبية الاحتياجات المتزايدة، وبالأخص تلك المتعلقة بتنفيذ نظام الحسابات القومية. وتبيّن من التقييم أن معظم البلدان الأعضاء لم تحدِّث الأطر الإحصائية كل سنة وأن هذه الأطر لم تتضمن ما يكفي من البيانات لتجميع الحسابات القومية. ومع أن البلدان أقرّت بأن هذه المشكلة تعوق تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام 2008، فهي لم تتخذ ما يكفي من التدابير لتحديد حجم المشكلة والعمل على إيجاد حل لها. ويمكن أن يساعد تطوير الأطر الإحصائية البلدان الأعضاء في تحقيق المزيد من الأهداف وقد يحل محل التغطية الميدانية للأعمال التجارية الصغيرة والأنشطة الاقتصادية المختلفة؛

(ب) تحسين المصادر ومنهجيات العمل في ما يتعلق بالأرقام القياسية للأسعار والكميات، بما أن هذا النوع من البيانات يعتبر من أهم المصادر لتقدير الحسابات القومية بالأسعار الثابتة؛

(ج) تحسين دوريّة وتواتر عمليات تجميع الحسابات القومية، مما يتطلب تطوير النظام الإحصائي المتخصص في جمع التقديرات الفصلية للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة، باستخدام نهجَي الإنتاج والإنفاق. ويساهم ذلك في تلبية احتياجات أهم مستخدمي الإحصاءات؛

(د) وضع آليات لتحديد مكامن الضعف في بيانات المصادر الأساسية وتحديد مداها. وتم التركيز على جداول العرض والاستخدام، كونها الأداة الرئيسية في هذا الإطار وهي ضرورية لوضع جداول المدخلات والنواتج ومصفوفات المحاسبة الاجتماعية. وعمل المستشار الإقليمي مع الأردن لإعداد هذه الجداول لأحدث سنة وفقاً لما توفر من بيانات وخبرة داخلية. واتخذت البلدان الأعضاء الأخرى خطوات أساسية لإعداد جداول العرض والاستخدام سنوياً؛

(هـ) تطوير فرع جديد في مجال الإحصاءات الاقتصادية لإصدار الأرقام القياسية لأسعار العقارات، نظراً إلى أهمية هذا القطاع الذي يعتبر القطاع الاقتصادي الأهم في بعض البلدان.

باء- التوصيات

10- في العديد من البلدان الأعضاء، ثمة حاجة لبناء القدرات في الإدارات المسؤولة عن الحسابات القومية. ولذلك، ستستمر الإسكوا في دعم الجهود المبذولة لبناء القدرات على المستويين الوطني والإقليمي. ومن التوصيات الرئيسية حول الأنشطة التي يمكن تنفيذها في هذا المجال في الفترة القادمة من سنتين إلى خمس سنوات ما يلي:

(أ) تطوير حسابات متسلسلة كاملة تغطي كل الأنشطة الاقتصادية، فالحسابات في القطاع المؤسسي عادة ما تكون غير كاملة؛

(ب) وضع تقديرات لمجاميع الاقتصاد الكلي الرئيسية المتعلقة بالحسابات القومية الفصلية؛

(ج) الدعوة إلى استخدام الحسابات القومية في التحليلات الاقتصادية والاجتماعية وتأكيد أهميتها في رسم السياسات؛

(د) تحسين قدرة الأجهزة الإحصائية الوطنية على إصدار الحسابات القومية في الوقت المناسب؛

(هـ) وضع أطر زمنية لنشر البيانات وتوضيح سياسات المراجعة المتبعة؛

(و) الحد من وتيرة تبديل الموظفين في الأجهزة الإحصائية ذات الصلة؛

(ز) مراجعة استبيانات المسوح الاقتصادية وفقاً لمفهومَي الإنتاج وتكوين رأس المال في نظام الحسابات القومية لعام 2008 وإعادة تبويب تصنيفات الصناعة والمنتجات بشكل مناسب لتحسين طريقة تقديم التقديرات النهائية إلى المستخدمين؛

(ح) تحسين مدى توافر تقديرات الأسعار الثابتة وجودتها، لا سيما بالنسبة إلى الطلب والإيرادات، وتوافر البيانات لوضع التقديرات الخاصة بالإنتاج؛

(ط) تعزيز استخدام التكنولوجيا والبرامج الإلكترونية المتقدمة لتجميع الحسابات، مثل الحسابات التسلسلية وجداول العرض والاستخدام.

11- وتكمن مواطن الضعف في المنطقة بشكل خاص في تقدير رأس المال واستخدام طريقة الجرد المستمر للحصول على بيانات عن استهلاك رأس المال الثابت، في حين لا يزال إنشاء نظام للإحصاءات الاقتصادية الأساسية القصيرة المدى بهدف وضع تقديرات غير مباشرة لمجاميع الاقتصاد الكلي الرئيسية المتعلقة بالحسابات القومية الفصلية في المراحل الأولى.

ثانياً- برنامج المقارنات الدولية وإحصاءات الأسعار

12- تتقدم دورة برنامج المقارنات الدولية لعام 2011 في غربي آسيا وفقاً للجدول الزمني العالمي الذي وضعه البنك الدولي لتقديم بيانات الأسعار[7]. وبوصفها المنسق الإقليمي، شددت الإسكوا على ضمان جودة البيانات وتقديم بيانات واضحة ودقيقة إلى البنك الدولي. كما حرص المكتب الإقليمي لبرنامج المقارنات الدولية في الإسكوا على احترام المواعيد النهائية. وأوضح المكتب الإقليمي للبلدان المشاركة فحوى مسوح الأسعار المختلفة في البرنامج، وذلك لدعم تحقيق الغاية منها، وزوّدها بالتدريب في مجالات إدخال البيانات وتخزينها والتحقق من صحتها وحساب المتوسطات، وذلك لتسهيل استخدام مواد برنامج المقارنات الدولية. وإضافة إلى ورشات العمل الإقليمية المختلفة حول التحقق من صحة البيانات، ودورات التدريب في البلدان الأعضاء، أجريت جولات إضافية للتحقق من البيانات داخل كل بلد وبين البلدان في المكتب الإقليمي لضمان صحة البيانات المقدمة وموثوقيتها.

(7) المشروع مفصل في الوثيقة E/ESCWA/SD/2012/IG.1/CRP.2 حول المشاريع المستقبلية، المعروضة على اللجنة الإحصائية في دورتها الحالية.

13- ونظم المكتب الإقليمي عدداً من الاجتماعات والأنشطة لضمان التنفيذ السليم للمشروع في غربي آسيا، وتشمل اجتماعين رفيعَي المستوى. ومن هذه الأنشطة أيضاً اجتماع للمجلس الاستشاري الإقليمي، وخمس ورشات عمل إقليمية، واجتماع خاص حول الحسابات القومية، وبعثتان إلى مصر لدعم تنفيذ البرنامج في مصر والسودان، وبعثات تدريب إلى البحرين، والعراق، وقطر، والكويت، واجتماعات للمنسقين الإقليميين.

14- ومع حلول نهاية تموز/يوليو 2012، كان المكتب الإقليمي قد جمع البيانات الوطنية الأولية لمتوسط السعر السنوي لاستهلاك الأسر المعيشية لجميع البلدان المشتركة في برنامج المقارنات الدولية في منطقة غربي آسيا، وراجعها وأرسلها إلى المكتب العالمي للبرنامج وفقاً للإطار الزمني المحدد. وصنفت غربي آسيا المنطقة الأولى من حيث تقديم البيانات وفقاً للجدول الزمني للبرنامج. وعملية التقديم المقبلة ستشمل المراجعات النهائية لبيانات الحسابات القومية للسنة الأخيرة معروضة وفقاً للشكل النموذجي لتقديم التقارير عن إحصاءات الإنفاق (MORES)، ومسوح خاصة عن الآلات والمعدات، والإيجارات، والتعليم الخاص، والبناء، ورسوم استهلاك المياه، والتعويضات الحكومية، وحجم البيانات عن المساكن والإنفاق الحكومي. أما بالنسبة إلى ترجيحات الحسابات القومية لعام 2011، فستزوّد الأجهزة الإحصائية المكتب الإقليمي بالبيانات النهائية بدءاً من نهاية عام 2013.

15- ومن المبادرات التي أطلقها البرنامج الإقليمي لدعم تنفيذ برنامج المقارنات الدولية في منطقة الإسكوا، توفير الدعم المالي لأربعة بلدان هي الأردن والعراق وفلسطين واليمن، لمواصلة تنفيذ المسوح الوطنية في إطار البرنامج. وقد تم توزيع البرنامج الإلكتروني ونماذج مختلفة وتوجيهات باللغتين الإنكليزية والعربية، وتلا ذلك تدريب مكثف حول مواد برنامج المقارنات الدولية. كما كان المكتب الإقليمي لبرنامج المقارنات الدولية في الإسكوا المكتب الأول الذي أصدر نشرة إقليمية شهرية حول برنامج المقارنات الدولية، وأنشأ موقعاً إلكترونياً للبرنامج وبرنامج تحويل العملات REAL على الإنترنت. كما أنشأ المكتب مجموعة للبرنامج وصفحة خاصة به على موقع فايسبوك لزيادة الوعي بشأنه، وقد انضم خبراء في البرنامج من مناطق أخرى مؤخراً إلى المجموعة التي تحوّلت إلى منبر لمشاركة واسعة النطاق. وإضافة إلى بعثات الدعم الفني، تابع الفريق الإقليمي بانتظام العملية من خلال مراسلة عبر البريد الإلكتروني والاتصالات الهاتفية، فتمكنت البلدان المشاركة من إبلاغ المكتب بالمشاكل والعقبات التي واجهتها خلال تنفيذ البرنامج وحل القضايا العالقة بطريقة أسرع.

ثالثاً- إحصاءات التجارة والصناعة

16- يستخدم صانعو السياسات في مجالي الاقتصاد والأعمال الإحصاءات التجارية والصناعية المفصلة والمنتظمة لاتخاذ القرارات المناسبة في الوقت الملائم. وهي تساعدهم في فهم الدورات الاقتصادية وتخصيص الاستثمارات للاستخدام الاقتصادي الأفضل والأكثر إنتاجية. وقد صنّفت مجالات الإحصاءات هذه كأولويات ضمن الإطار الاستراتيجي وهي تتطلب اهتمام الإسكوا والبلدان الأعضاء وتركيزها. ولا تزال المنطقة بحاجة إلى إنشاء قواعد بيانات إحصائية مفصلة وموثوقة حول الأنشطة الصناعية والمؤشرات ذات الصلة، ونشر هذه الإحصاءات بسرعة. ومن التحديات التي تواجهها البلدان الأعضاء تطبيق أحدث التصنيفات الاقتصادية والصناعية والتوصيات الدولية.

17- وتعاونت الإسكوا مع عدد من المنظمات الدولية والإقليمية لتنفيذ أنشطة بناء القدرات في مجال الإحصاءات الصناعية. ومن هذه الأنشطة تجميع البيانات ونشرها، وزيادة الوعي بالمعايير والتقنيات الحديثة

وتدريب المسؤولين في أجهزة الإحصاء الوطنية بشأن القضايا ذات الصلة. وتصدر الإسكوا بالاشتراك مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين نشرة حول الإحصاءات الصناعية في كل البلدان العربية مرة كل سنتين لتعزيز هذا المجال المهم من الإحصاءات. وعملت الإسكوا مؤخراً بالتعاون مع شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وجامعة الدول العربية على تنظيم نشاطين حول التصنيفات الأخيرة ومنها التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (التنقيح 4)، والتصنيف المركزي للمنتجات (التنقيح 2)، واستخدام سجلات الأعمال التجارية كإطار لعيّنات المسوح الاقتصادية. ومن المتوقّع أن يتركز العمل على مؤشرات الإنتاج الصناعي في ما يتعلق بالمؤشرات القصيرة المدى ومؤشرات الإنذار المبكر.

18- أما بالنسبة إلى إحصاءات التجارة العالمية، فقد واصلت الإسكوا العمل مع الشركاء الرئيسيين ومنهم شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية، والمعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، ومنظمات أخرى لبناء القدرات في مجال إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات في المنطقة. ومع صدور دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات لعام 2010، صار من الضروري أن تنفذ المنطقة التوصيات نظراً إلى زيادة عدد التنقيحات التي أدخلت على التصنيفات والمعايير ذات الصلة، مثل تصنيف خدمات ميزان المدفوعات الموسّع. ومن المجالات ذات الأولوية بالنسبة إلى الإسكوا، مساعدة البلدان الأعضاء في إنشاء فرق عمل وطنية لتنسيق عمليات تجميع إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات ونشرها، وإجراء مسوح منتظمة للاستثمار الأجنبي المباشر وإحصاءات فروع الشركات الأجنبية والمساعدة في التدريب العملي لتجميع إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات باستخدام الدليل المرتقب صدوره.

19- ولا يزال استخدام حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأطر ضمان الجودة من الأولويات في مجال إحصاءات التجارة والصناعة وتجميع البيانات وطرق أخذ العينات. وساعدت الإسكوا في ترجمة التصنيفات الأكثر أهمية إلى اللغة العربية، لمعالجة التأخر في نشر النسخة العربية الرسمية. ومن الأمثلة الأخيرة على ذلك، دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات لعام 2010 والاستبيانات ذات الصلة.

رابعاً- إحصاءات وموازين الطاقة

20- تُعتبر إحصاءات الطاقة الموثوقة والشاملة أداة أساسية في عملية التخطيط الحكومي وصنع السياسات في منطقة الإسكوا وكذلك في التخطيط وتقييم الأنشطة والفرص في مجال الأعمال في القطاع الخاص. غير أن إحصاءات الطاقة لا تزال غير شاملة ولا تُتبَع في تجميعها التعاريف والمنهجيات المعيارية. وثمة ثغرات كبيرة في مجال استهلاك منتجات الطاقة حسب القطاع.

21- وتعمل الإسكوا حالياً على تنفيذ مشروع لبناء القدرات في تجميع إحصاءات حول الإمدادات وعمليات التحويل والاستهلاك المتعلقة بجميع مصادر الطاقة (النفط، والغاز، والكهرباء، والطاقة المتجددة) حسب القطاع، وفقاً للمعايير الدولية، وذلك لإعداد موازين وحسابات الطاقة السنوية واستنتاج مؤشرات الطاقة لصنع السياسات. وتقوم الإسكوا بتنسيق تنفيذ هذا المشروع مع منظمات دولية وإقليمية منها شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، والبرنامج الإحصائي الأوروبي-المتوسطي (ميدستات)، والوكالة الدولية للطاقة، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة[8].

(8) المشروع مفصل في الوثيقة E/ESCWA/SD/2012/IG.1/CRP.2 المذكورة سابقاً.

22- وفي إطار هذا المشروع، عقدت الإسكوا اجتماع خبراء، ونظمت زيارات دراسية وبعثات للدعم الفني، وأجرت تقييماً معمقاً للاحتياجات في أربعة بلدان أعضاء وذلك لمعرفة مدى توافر بيانات الطاقة وتدفق البيانات على الصعيد الداخلي، وبدأت بإعداد دليل حول تقدير استهلاك الطاقة في قطاع النقل في المنطقة العربية. ومن المتوقع عقد ورشة عمل حول إحصاءات وموازين الطاقة في شباط/فبراير 2013 في الإمارات العربية المتحدة، بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة.

23- وفي حين تملك كل البلدان الأعضاء قوانين تضمن إتاحة البيانات من قبل مختلف الجهات المعنية، لا تزال قيود السرية التي تنطبق على مجموعات بيانات مهمة، مثل احتياطي النفط والغاز والمبيعات والصادرات في شركات النفط والوزارات تعوق إنشاء نظام شامل وموثوق لإحصاءات الطاقة. ومن العقبات أيضاً النقص في تمويل مسوح الطاقة والحاجة إلى تفصيل المسوح الاقتصادية الحالية وإدراج أسئلة إضافية حول استخدام أنواع محددة من منتجات الطاقة من حيث الكمية والقيمة.

خامساً- إحصاءات وحسابات البيئة ومؤشرات التنمية المستدامة

24- يشكل النقص في دقة إحصاءات البيئة وعدم نشرها في الوقت المناسب عائقاً رئيسياً لوضع السياسات البيئية الملائمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة[9]. وعلى المستوى العالمي، شكل نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة، الذي وُضع للمرة الأولى في عام 1993[10] عقب قمة الأرض في ريو دي جنيرو، البرازيل، في عام 1992، أداة لربط إحصاءات البيئة والموارد الطبيعية بالحسابات القومية وتحديد أثر البيئة على الاقتصاد والعكس، من خلال سلسلة من الجداول حول الإمدادات والاستخدامات المادية، وحسابات الانبعاثات، والحسابات النقدية، والحسابات المختلطة، وحسابات الأصول[11].

25- ومنذ عام 1993، جرت مراجعة نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة واعتمدت اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة الإطار المركزي لهذا النظام في دورتها الثالثة والأربعين (نيويورك، 28 شباط/فبراير - 2 آذار/مارس 2012) كنسخة أولية للمعايير الدولية للحسابات البيئية والاقتصادية، على أن يخضع لمزيد من التنقيح. ودعت اللجنة إلى وضع استراتيجية لتنفيذ المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة تعكس الحاجة إلى التنسيق على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي، وتشجيع إشراك المستخدمين، وعلى أساس أن تؤمن الوكالات الدولية وغيرها من الجهات التي تمنح الدعم الفني الموارد اللازمة لإنتاج الإحصاءات البيئية والاقتصادية الأساسية، لا سيما في البلدان النامية[12].

26- وبموازاة نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية، أنشأت اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة مجموعة خبراء لمراجعة إطار تطوير الإحصاءات البيئية الذي وضع في عام 1983، وتوسيعه ليشمل التغيّرات في المنهجيات والدروس المستفادة[13]. ولذلك تشجّع اللجنة البلدان على وضع أطر وطنية لإحصاءات البيئة والموارد الطبيعية يمكن ربطها بالبيانات الاقتصادية وفقاً لنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية ويمكن أن تتسع أكثر بعد لتشمل مجالات بيئية أخرى مفصلة في إطار تطوير الإحصاءات البيئية.

---

(9) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، توقعات البيئة العالمية 5: البيئة للمستقبل الذي نصبو إليه، ملخص لغربي آسيا (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة للبيئة).

(10) الأمم المتحدة. جدول أعمال القرن 21 (نيويورك: الأمم المتحدة، 1993)، القسم 1، الفصل 8.

(11) الأمم المتحدة، المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة 2003 (نيويورك: الأمم المتحدة، 2003) الفقرة1-42.

(12) اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة، تقرير الدورة الثالثة والأربعين (E/CN.3/2012/34)، القرار 105/43.

(13) يمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات على الموقع التالي: http://unstats.un.org/unsd/environment/fdes/fdes_egm.htm.

27- وعلى المستوى الإقليمي، أكملت الإسكوا مشروعاً لتعزيز القدرات الوطنية في البلدان الأعضاء في مجال إحصاءات ومؤشرات وحسابات البيئة في عام 2010 بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وبالتنسيق مع شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة وميدستات. وركز المشروع على تعزيز قدرات المسؤولين الوطنيين في وضع إحصاءات وحسابات للبيئة قابلة للمقارنة، لا سيما في مجال نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية في مجال المياه لعام 2008 الذي يتضمن التوجيهات لصانعي السياسات في مجال الإدارة المتكاملة للموارد المائية.

28- وفي نهاية المشروع، وضعت ستة بلدان من أصل أربعة عشر بلداً أعضاء في الإسكوا جداول الإمدادات والاستخدامات المادية في إطار نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية في مجال المياه وهي تعمل على إعداد الحسابات النقدية والمختلطة في إطار النظام. والحسابات المختلطة تجمع بين الحسابات النقدية والحسابات المادية وهي مهمة جداً لأنها تحدد التكاليف المترتبة على إنشاء البنية الأساسية والاستثمار فيها وصيانتها، والرسوم المدفوعة، والمساعدات الواصلة والأدوات المستخدمة في إدارة الموارد. وتحدد حسابات الأصول رأس المال المنتج ورأس المال الطبيعي لتسمح للبلدان بتقييم وضع مواردها الطبيعية مع مرور الوقت وقيمتها في الاقتصاد. وسلّط حساب الأمم المتحدة للتنمية الضوء على المشروع باعتباره إنجازاً ناجحاً في إطار مشاريع الشريحة الخامسة[14].

29- وإضافة إلى بناء القدرات في إحصاءات وحسابات البيئة، استمرت الإسكوا بالتعاون مع جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في تقديم الدعم الفني والوثائق المنهجية حول مؤشرات التنمية المستدامة ذات الأولوية بالنسبة إلى المنطقة العربية. وصدرت النسخة النهائية لدليل مؤشرات التنمية المستدامة في المجالات الاجتماعي والبيئي والاقتصادي ووزع على البلدان العربية باللغتين الإنكليزية والعربية لتوجيهها في عملية تجميع البيانات وحساب المؤشرات. وقد عُقد اجتماع لمجموعة العمل بشأن مؤشرات التنمية المستدامة، في القاهرة، في الفترة من 11 إلى 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2012 لمتابعة مسألة تجميع المؤشرات في البلدان العربية.

سادساً- الإجراءات المطلوبة من اللجنة الإحصائية

30- اللجنة مدعوّة إلى:

(أ) أخذ العلم بالتقدّم المحرز منذ الدورة التاسعة في مجال الإحصاءات الاقتصادية، بما في ذلك إحصاءات الطاقة والبيئة؛

(ب) مراجعة قائمة التوصيات بشأن عمل الإسكوا في مجال الحسابات القومية والإحصاءات الاقتصادية في الفترة المقبلة من سنتين إلى خمس سنوات، على النحو الوارد في الفقرتين 10 و11، والموافقة على توصيات نهائية من شأنها أن توجه عمل الإسكوا في هذا المجال.

(ج) مراجعة المذكرة التفسيرية لدراسة عن الإحصاءات الاقتصادية القصيرة المدى ورفع التوصيات لنشر الدراسة في عام 2013 (E/ESCWA/SD/2012/IG.1/CRP.3).

---

(14) http://www.un.org/esa/devaccount/about/impact.html.